جامعة حماة - كلية الاقتصاد

التجارة الدولية لطلاب السنة الثالثة

د. فراس الأشقر

ميزان المدفوعات Balance of Payments

سوف ندرس في هذه المحاضرة :

أولاً_ مفهوم ميزان المدفوعات.

ثانياً- هيكل ميزان المدفوعات أو التقسيمات الرئيسية لميزان المدفوعات.

ثالثاً- كيفية تقيد عناصر الاحتياطات الدولية.

رابعاً- أسباب اختلال ميزان المدفوعات.

خامساً- أنواع عجز ميزان المدفوعات:

سادساً- أنواع فائض ميزان المدفوعات:

Scanned by CamScanner

أولاً- مفهوم ميزان المدفوعات:

يتّم تبادل السلع والخدمات بين مختلف الدول عن طريق النقود كوسيط في المبادلات، ويقابل التيار المادي من السلع والخدمات تيار آخر عكسي من النقود أو من وسائل الدفع المالية الأخرى، وهذا التيار الذى يتّم ما بين الدول يعرف بتيار من المدفوعات الدولية. وعلى هذا يقابل التيار المادي من التبادل الدولي تيار نقدى أو مالي من المدفوعات الدولية .

وهناك فارق جوهري بين المدفوعات التي تتّم في داخل الدولة الواحدة، أي المدفوعات الداخلية والمدفوعات التي تتّم ما بين الدول المختلفة، أي المدفوعات الدولية، ويتمثل هذا الفارق في وحدة النظام النقدي داخل الدولة وتعدده ما بين الدول المختلفة، ففي حين يمكن دفع قيمة السلع والخدمات التي يتّم تبادلها داخل الدولة بعملة هذه الدولة، أي بوحده نقدها الرسمية مهما بعدت المسافة بين مختلف أقاليمها . فإن الحال على خلاف ذلك بالنسبة الى دفع قيمة السلع والخدمات التي يتّم تبادلها ما بين مختلف الدول أو دولياً، ذلك إن لكل دولة عملتها المستقلة أو وحدة النقد الرسمي الخاصة بها، ولهذا يتحتم أن يوجد نظام يمكن بواسطته إجراء المدفوعات، بمعنى وجود نظام يمكن للمقيم في سوريا على سبيل المثال من أن يدفع قيمة ما عليه للشخص المقيم في اليابان مثلاً، حتى يمكن للتبادل المادي الحقيقي أن يتّم فعلاً بين مختلف الدول.

وهذا النظام موجود وتطور تاريخياً شأنه في ذلك شأن كافة النظم الاقتصادية والاجتماعية، ثم يتعين تنظيم هذه المدفوعات أو ترتيبها في وثيقة واضحة تحضر بصفة دورية يمكن بمجرد الاطلاع عليها معرفة مركز الدولة من حيث المدفوعات التي يتعين عليها دفعها الى العالم الخارجي وما على هذا العالم الخارجي أن يدفعه لتلك الدولة وهذا هو موضوع دراستنا في هذا المحاضرة .

لقد تناولنا حتى الآن ظروف التجارة دون التعرض للجانب النقدي للمعاملات الاقتصادية بين الدول، ففي النظرية الكلاسيكية وغيرها افترضنا أن التبادل يتم بدون نقود (المقايضة) وأن الأسعار النسبية لأحد السلع تتحدد بوحدات من السلع الأخرى، وعلى المستوى الدولي يتّم استخدام عملات الدول المختلفة لأداء المدفوعات الدولية . وعلى

Scanned by CamScanner

ذلك فإنه من المهم جداً التعرف على **ميزان المدفوعات وهو الكشف الذى يسجل فيه كافة المعاملات النقدية التي تتّم بين أحد الدول وباقي دول العالم.**

ويعتبر ميزان المدفوعات مؤشر اقتصادي هام يقود صانعي السياسة إلى تغيير محتوى سياساتهم الاقتصادية، لأن العجز في ميزان المدفوعات يمكن أن يدفع بالحكومة إلى القيام برفع أسعار الفائدة أو بتخفيض الإنفاق العام لتقليل الانفاق على الواردات. وقدّ يؤدى العجز في ميزان المدفوعات لمطالبة بالحماية ضد الواردات الأجنبية أو إلى فرض قيود على رأس المال المدفوع عن سعر الصرف.

ثانياً- تعريف ميزان المدفوعات :

يعرف على أنه **السجل الذى يتّم فيه تقييد كافة المعاملات التي تتّم بين المقيمين في أحد الدول والمقيمين في باقي دول العالم وذلك خلال فترة زمنية محددة عادة سنة،** ولعل الغرض من هذا السجل هو إظهار الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني والمساعدة في إدارة الاقتصاد بصورة فعّالة، فعلى سبيل المثال قيام الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية أو تخفيض قيمة العملة أو زيادة العرض النقدي قدّ يتسبب في إحداث تغيرات كثيرة على مستوى الاقتصاد ككل، فإذا ما أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على الموقف الخارجي للاقتصاد فإننا نحتاج إلى الرجوع إلى ميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات والأرصدة الدولية. ولهذا فإن ميزان المدفوعات هو واحد من أكثر القوائم الاحصائية أهمية بالنسبة لأي بلدّ، فهو يبين كم من السلع والخدمات يقوم البلد بتصديرها واستيرادها، وما إذا كان البلد يقترض من أو يقرض أموال إلى بقية العالم، علاوة على أن احصاءات ميزان المدفوعات توضح ما إذا كانت السلطات النقدية المركزية (عادة البنك المركزي) قدّ أضافت إلى أو خفضت من احتياطاتها من العملة الأجنبية.

ويتم تسجيل كافة المعاملات التي تتم بين المقيمين في أحد الدول والمقيمين في باقي دول العالم بصورة تجميعية وليست فردية، ويقصد بتلك المعاملات هي تدفق السلع

Scanned by CamScanner

والخدمات بين الدول، بالنسبة للسلع فهي تمثل المعاملات المنظورة Visible Transactions حيث ينقسم إلى:

السلع الاستهلاكية المعمرة مثل: السيارات والثلاجات وغيرها – **وغير المعمرة** مثل: الغذاء والدواء والملابس وغيرها و**السلع الانتاجية**: الآلات والمعدات وغيرها **والمواد الأولية**: المعادن، المواد الخام الزراعية وغيرها.

أما **الخدمات** فيقصد بها المعاملات غير المنظورة Invisible Transactions مثل خدمات التعليم والنقل والتأمين والسياحة والعلاج والخدمات المالية وغيرها.

وأخيراً **الأصول المالية** مثل الأسهم والسندات التي يتّم شرائها وبيعها بين المراكز المالية المختلفة (البورصات الدولية).

والأساس النظري الذي تقوم عليه حسابات ميزان المدفوعات هو نظام القيد المزدوج Double – Entry Bookkeeping في مسك الدفاتر. فالمفروض أن لكل عملية تتّم مع العالم الخارجي قيدين، متساويين في القيمة : أحدهما دائن والآخر مدين، فعملية تصدير سلعة مثلاً هي قيد دائن في ميزان المدفوعات يجب أن يقابله قيد مدين في الجانب الآخر من الميزان كاستيراد سلعة مثلاً بنفس القيمة (في حالة المقايضة)، أو زيادة الأصول الأجنبية، أو نقصان الالتزامات الخارجية وكلها قيود مدينة وبالتالي فإن مجموع القيود الدائنة يجب أن يساوى تماماً مجموع القيود المدينة، أي أن كافة حسابات ميزان المدفوعات يجب أن تكون متوازنة. ويجب الإشارة إلى أن الجانب المدين يأخذ الإشارة السالبة، بينما الجانب الدائن يأخذ الإشارة الموجبة. وغالباً ما تستخدم إشارات (– ، +) في الجداول الرسمية المنشورة، وفى بعض احصاءات موازين المدفوعات تستخدم عبارات (مدفوعات) و(متحصلات) كمترادفات (لمدين ودائن) على التوالي.

وسوف نعرض مثالين لكي نوضح كيفية تسجيلهما في الميزان:

١ – أحد المصدرين السورين قام بتصدير ما قيمته ١٠٠٠٠٠ دولار من المعلبات إلى دول الخليج العربي وحصل في المقابل على تحويل لحسابه الجاري في أحد البنوك الأجنبية بنفس المبلغ، يتم تسجيل هذه المعاملات كالآتي:

Scanned by CamScanner

	الدائن	المدين
- صادرات المعلبات الجاهزة	+ ١٠.٠٠٠$	
- زيادة في الأصول الأجنبية قصيرة الأجل في الخارج		-١٠.٠٠٠$

٢ -إذا قامت أحد الشركات السورية لإدارة الأوراق المالية بشراء أسهم من شركة APPLE وذلك بمبلغ 50.000 دولار وقامت بسداد المبلغ من خلال السحب من حسابها الجاري في بنك نيويورك وإضافة المبلغ إلى شركة APPLE في نفس البنك، فإن هذه المعاملات يتم تسجيلها على النحو التالي:

	الدائن	المدين
- واردات أصول مالية (أسهم) استثمارات طويلة الأجل في الخارج		- ٥٠.٠٠٠$
- انخفاض الأصول الأجنبية قصيرة الأجل في الخارج	+٥٠.٠٠٠$	

لاحظ أن واردات الأصول المالية (الأسهم والسندات) تعامل على أنها استثمارات طويلة الأجل في الخارج وأن الطريقة التي تمّ بها تحويل هذه المعاملات هي انخفاض رصيد الشركة المصرية لإدارة الأوراق المالية لدى بنك نيويورك وزيادة رصيد شركة APPLE. كان من الممكن أن يتم تمويل هذه الصفقة من خلال أسلوب آخر، فعلى سبيل المثال قيام الشركة السورية لإدارة الأوراق المالية بإضافة مبلغ ٥٠.٠٠٠ دولار إلى حساب شركة APPLE لدى البنك المركزي السوري، في هذه الحالة فإن التحويل بهذه الطريقة يؤدى إلى زيادة الأصول الأجنبية قصيرة الأجل في الداخل، ويصبح القيد في هذه الحالة كما يلى:

Scanned by CamScanner

	الدائن	المدين
- استثمارات طويلة الأجل في الخارج		$ ٥٠.٠٠٠
- زيادة الأصول الأجنبية قصيرة الأجل في الداخل	$ ٥٠.٠٠٠ +	

تركيب ميزان المدفوعات:

توجد عدّة طرق لعرض مختلف بنود ميزان المدفوعات، وتختلف الدول فيما بينها من حيث طريقة العرض، وإن كان صندوق النقد الدولي حاول العمل في السنوات الأخيرة على توحيد طريقة عرض ميزان المدفوعات في مختلف الدول ونحن نختار عرضاً لميزان المدفوعات يتميز بالوضوح والمنطق، وفيه ينقسم الميزان أفقياً إلى حسابين كبيرين:

أولاً- **حساب العمليات الجارية :** وينقسم الحساب الجاري إلى حسابين فرعيين هما الحساب التجاري وحساب التحويلات وينقسم الحساب الفرعي الأول (الحساب التجاري) الى حسابين فرعيين هما:

حساب التجارة المنظورة وحساب التجارة غير المنظورة.

ثانياً- **حساب العمليات الرأسمالية :** أما الحساب الخاص بالعمليات الرأسمالية، فإنه ينقسم بدوره إلى حسابين فرعيين هما حساب رأس المال طويل الأجل وحساب رأس المال قصير الأجل أو الحساب النقدي . وعلى هذا تأخذ الصورة المختصرة لميزان المدفوعات الجدول التالي:

Scanned by CamScanner

صورة مختصرة لميزان المدفوعات

نوع الحساب	دائن (+)	مدين (−)	صافى الدائن(+) أو المدين(−)
أولاً : حساب العمليات الجارية			
١- الحساب الجاري			
(أ)حساب التجارة المنظورة			
- السلع			
(ب) حساب التجارة غير المنظورة			
- النقل			
- التأمين			
- السياحة			
- دخل الاستثمارات			
- خدمات حكومية ومتنوعة			
٢-حساب التحويلات			
- هبات وتعويضات			
ثانياً : حساب العمليات الرأسمالية			
١-حساب رأس المال طويل الأجل			
- استثمار مباشر			
- أوراق مالية			
- قروض طويلة الأجل			
- رؤوس أموال أخرى			
٢-حساب رأس المال قصير الأجل			
- ذهب			
- حسابات مصرفية			
- أذونات الخزانة			
- القروض قصيرة الأجل			
- السهو والخطأ			

وفيما يلى نبحث هذه الحسابات أو التقسيمات الرئيسية بشيء من التفصيل.

Scanned by CamScanner

ثانياً- هيكل ميزان المدفوعات أو التقسيمات الرئيسية لميزان المدفوعات.

١ - **الحساب الجاري** : ويشمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع والخدمات ويتألف من قسمين كما يلي :

أ- الميزان التجاري: يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع وارداتها خلال الفترة المحاسبية، أي تسجل فيه التجارة المنظورة، وتكون الصادرات السلعية دائنة في الميزان التجاري أما الواردات السلعية فتسجل في الجانب المدين حيث يترتب عليها خروج النقد الأجنبي. ويحقق الميزان التجاري فائضاً إذا كانت الصادرات أكبر من الواردات. ويحقق الميزان التجاري توازن إذا كانت الصادرات السلعية تساوي الواردات السلعية.

ب- ميزان الخدمات: تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية أو ميزان المعاملات غير المنظورة وتسجل فيه صادرات وواردات الخدمات مثل استخدام الأجانب لشركة النقل والملاحة الوطنية، إنفاق الأجانب على السياحة في الداخل فهذه تعامل مثل الصادرات. وأيضاً استخدام المواطنين لشركات الملاحة الخارجية ودفوعات المواطنين على السياحة في الخارج تعامل مثل الواردات من السلع المنظورة . ومن أمثلة الخدمات غير المنظورة: أغراض التعليم والسفرات الدبلوماسية وفوائد القروض وإقامة المعارض وغيرها .

٢ - **حساب رأس المال** : يدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيراً في مراكز الدائنية والمديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع والخدمات فقط، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد لأخر وتنقسم إلى نوعين:

أ- تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل: ويقصد بها تحركات رؤوس الأموال من البلد وإليه لمدّة تزيد عن سنة مثل الاستثمارات المباشرة والقروض طويلة الأجل وأقساطها. وتسجل القروض الوطنية للخارج والاستثمار الوطني في

Scanned by CamScanner

الخارج وأقساط سداد القروض في الجانب المدين أي مثل الواردات لأنه يترتب عليها مدفوعات للخارج والعكس بالعكس.

ب- تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل: ويقصد بها التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل أيّ لمدّة تقل عن سنة، وتتم التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل لعدّة أسباب منها :

١- الخوف من الظروف الاقتصادية والسياسية غير الملائمة، ويؤدي ذلك إلى هروب رأس المال واللجوء إلى بلدّ يتمتع بظروف أفضل.

٢- اختلاف مستويات أسعار الفائدة، لأن رأس المال يبحث دائماً عن معدلات فائدة أعلى.

٣- بسبب المضاربة، فمثلاً عندما يتوقع المضاربون ارتفاع سعر عملة ما فإنهم يحولون أموالهم للبلد صاحب العملة المتوقع ارتفاع قيمتها وهكذا.

٣-حساب التسوية: يختص هذا الحساب بصافي الاحتياطيات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة ويتكون هذا الحساب من العناصر التالية:

- الذهب النقدي لدى السلطات النقدية.
- الودائع بالعملات الأجنبية التي تحتفظ بها البنوك التجارية الوطنية لدى البنوك الأجنبية.
- الأصول الأجنبية قصيرة الأجل مثل أذونات الخزانة الأجنبية والأوراق التجارية الأجنبية .
- الأصول الوطنية قصيرة الأجل التي يحتفظ بها الأجانب.
- الودائع التي يحتفظ بها البنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية.
- موارد صندوق النقد الدولي.
- القروض المختصة لتسوية العجز في ميزان المدفوعات.

Scanned by CamScanner

ملاحظة أن التوازن المحاسبي في ميزان المدفوعات حتمي أما التوازن الاقتصادي فيتبع لسياسات الحكومة وإجراءاتها .

ثالثاً- كيفية تقييد عناصر الاحتياطات الدولية:

تستخدم هذه الاحتياطيات الدولية بهدف تسوية رصيد ميزان المدفوعات، وعند تقيد هذه العناصر نتبع نفس القاعدة السابقة وهي أن أي عملية يترتب عليها دخول نقد أجنبي للدولة تقييد دائنة، وبالعكس. وبالتالي تقييد الاحتياطيات كما يلي :

يقيد في الجانب الدائن كل من تحركات الذهب النقدي للخارج ونقص الأصول الأجنبية المملوكة للمواطنين وزيادة الالتزامات تجاه الأجانب، حيث يترتب عليها دخول نقد أجنبي للدولة. وعلى العكس من ذلك يقيد في الجانب المدين كل من تحركات الذهب النقدي للداخل وزيادة الأصول الأجنبية المملوكة للمواطنين ونقص الالتزامات تجاه الأجانب، حيث يترتب عليها خروج نقدّ أجنبي بصورة مدفوعات للبلاد الأخرى.

والأن كيف نستخدم عناصر الاحتياطيات الدولية في إجراء التسوية الحسابية لميزان المدفوعات:

أ- **تسوية العجز:** إن العجز في ميزان المدفوعات يعني زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن في ميزاني المعاملات الجارية والرأسمالية ومن أجل تسوية العجز يجب دخول نقد أجنبي ويتم ذلك عن طريق :

١- خروج ذهب نقدي للخارج .

٢- نقص الأصول المملوكة للمواطنين.

٣- زيادة الالتزامات تجاه الأجانب .

Scanned by CamScanner

ب- **تسوية الفائض:** إن الفائض في ميزان المدفوعات يعني زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين في ميزاني المعاملات الجارية والرأسمالية ومن أجل تسوية الفائض يجب خروج نقد أجنبي ويتم ذلك عن طريق :

١- دخول ذهب نقدي للبلد .

٢- زيادة الأصول الأجنبية المملوكة للمواطنين.

٣- نقص الالتزامات تجاه الأجانب .

رابعاً- أسباب اختلال ميزان المدفوعات.

قد يحدث وأن تمرّ الدولة بالداخل أو الخارج بظروف معينة من شأنها إحداث اختلال يتخذ صوراً بحسب المصدر والأسباب التي من أهمها:

١- عوامل لا يمكن توقعها أو أسبابها مثل النقص المفاجئ لمحصول تصديري والناتج عن الكوارث الطبيعية أو التغيرات المفاجئة في أذواق المستهلكين محلياً وخارجياً والاختراعات العالمية التي قدّ تؤثر على تبادل السلع والخدمات بين الدول كاكتشاف مواد أولية صناعية في الخارج تغير كلياً أو جزئياً عن طلب المواد الأولية الطبيعية الوطنية أو التدهور المفاجئ في نسب التبادل الدولي نتيجة ارتفاع أسعار الواردات أو انخفاض أسعار الصادرات أو كلاهما.

٢- عوامل يمكن التنبؤ بها وتجنبها في أغلب الأحيان عن طريق التدخل الحكومي وعن طريق السياسة النقدية والمالية كالتضخم أو الانكماش الذي يصيب دولة ما فيؤثر على مستوى الأسعار والدخول فيها وبالتالي على حركة الصادرات والواردات أيضاً كما قد تنتقل آثار التضخم والانكماش عن طريق التجارة الدولية من بلد إلى آخر وبالتالي تتأثر موازين المدفوعات لهذه الدول.

Scanned by CamScanner

٣- إقدام الدول المختلفة على برامج للتنمية الفنية ومستلزمات الإنتاج وغيرها من السلع والخدمات لفترة طويلة نسبياً وتمويل قروض طويلة الأجل معقودة مقدماً كل هذه الحالات تؤثر بشكل كبير على ميزان المدفوعات لأي دولة.

٤- سعر الصرف الأجنبي والذي يربط بين مستويات الائتمان في أي دولة فإذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الائتماني السائد للدخل أدى إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات والعكس بالنسبة للفائض.

٥- التغير في كل من العرض والطلب التي تعكس هيكل الاقتصاد القومي وتوزيع الموارد بين مختلف فروعه مما ينعكس على ميزة الدولة وبالتالي على هيكل تجارتها فائض في ميزانها الخارجي.

خامساً- أنواع عجز ميزان المدفوعات:

١- **العجز المؤقت:** يكون العجز مؤقتاً إذا ارتبط ببعض الظروف الاقتصادية قصيرة الأجل، مثل عجز ميزان المدفوعات في الدول الصناعية بسبب الإضرابات العمالية في صناعة الصادرات.

٢- **العجز الدائم:** يكون العجز دائماً إذا استمر لعدّة سنوات بسبب بعض الظروف الاقتصادية غير الملائمة التي تسيطر على النشاط الاقتصادي بصفة مستمرة .

٣- **العجز المستمر:** ويظهر في الدول المتقدمة بسبب بعض الأزمات الاقتصادية الداخلية التي تستمر لعددّ من السنوات مثل ظروف التضخم الجامح والفشل في معالجته سنة بعد سنة.

سادساً- أنواع فائض ميزان المدفوعات:

١-**الفائض المؤقت:** يظهر لفترة قصيرة بسبب الظروف الطارئة أو بسبب السياسات الحكومية المتبعة.

Scanned by CamScanner

٢- **الفائض المستمر:** يكون الفائض مستمر إذا تكرر حدوثة لعدد من السنوات وكان مرتبط بقوة النشاط الاقتصادي الداخلي .

..... انتهت المحاضرة .....

د. فراس الأشقر

Scanned by CamScanner